الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.40

Distr.: General

17 February 1998
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك،

الخميس، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غلانزر (نائب الرئيس) . . . . . (النمسا)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ب) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

(د) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/52/25، A/52/112، A/52/217-S/1997/507، A/52/284، A/52/318، A/52/347، A/52/447-S/1997/775، A/52/460، A/52/514-S/1997/815)

(ب) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/52/549)

(د) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (A/52/560، A/52/561، A/52/413)

١ - **السيد كوبيني** (إيطاليا): تكلم، نيابة عن الرئيس، عن الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وخاصة في أفريقيا، فقال إن المشاركين في الدورة الأولى، التي استضافتها حكومة إيطاليا بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أعطوا زخما سياسيا قويا للاتفاقية. واشتمل المشاركون على نائبين لرئيس الجمهورية ونائب لرئيس الوزراء وما يزيد عن ٤٥ وزير دولة و ١٠٢ دولة طرفا في الاتفاقية، و ١٨ دولة مراقبة. وستنشأ الأمانة الدائمة للاتفاقية في بون وبميزانية تشغيلية تزيد عن ٦ ملايين دولار أمريكي. وسيتم إيواء الآلية العالمية، المعنية بتعبئة الموارد المالية من أجل تنفيذ الاتفاقية، في مبنى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما. وتحتاج كل من الأمانة الدائمة والآلية العالمية للدعم من جميع المؤسسات المعنية.

٢ - وأضاف أن الاتفاقية تتناول نطاقا واسعا من القضايا المتعلقة بالبيئة والتنمية. فقد تفاقم عدم الأمن الغذائي، وتدفقات المهاجرين، والفقر الحضري، والاضطرابات المدنية نتيجة التصحر والجفاف. وضمن ذلك السياق، ناشد المشاركون في الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف جميع البلدان ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي لم تصادق على الاتفاقية أو تنضم إليها لحد الآن أن تبادر إلى ذلك في أقرب وقت ممكن، وأن تساهم في الجهود المشتركة للحيلولة دون زيادة تدهور الأراضي الجافة في العالم. لذا هنالك حاجة عاجلة لتعهدات وموارد وخبرات من الدول المتقدمة.

٣ - وأضاف قائلا إن الأنشطة الموازية التي عقدت خلال الدورة في روما قد عكست مشاركة المجتمع المدني في مكافحة التصحر. وقد تضمنت تلك الأنشطة منتدى للمنظمات غير الحكومية، حلقة عمل بشأن انتشار وسائل الإعلام، وحلقة دراسية ومنتدى للعُمد عن المدن والتصحر، واستعرضت الأنشطة التي تقوم بها البلديات في الشمال والجنوب.

٤ - ثم مضى قائلا إن مؤتمر الدول الأطراف طلب إلى الأمين العام اتخاذ إجراء بصدد الارتباطات المؤسسية بين أمانة الاتفاقية والأمم المتحدة؛ وسلطة رئيس الأمانة في استخدام الأموال؛ وإدراج الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف الذي سيعقد في داكار، السنغال، في جدول مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨، واعتماد تكاليف خدمات المؤتمرات للفترة الانتقالية لحين انتقال أمانة المؤتمر إلى بون (A/52/549، فقرة ٤٠). وسيأذن

الأمين العام، بالتشاور مع مكتب المؤتمر الدول الأطراف، باستخدام صندوق التبرعات من أجل ضمان مشاركة ممثلي البلدان النامية في الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف واستخدام الصندوق الاستئماني لغرض كفالة مشاركة المنظمات غير الحكومية.

٥ - واختتم كلمته قائلا إن مؤتمر الدول الأطراف قرر إقامة علاقة ارتباط مع الأمم المتحدة، ولكن دون دمج أنشطة الاتفاقية ضمن برنامج العمل أو الهيكل الإداري لأي إدارة أو برنامج، على نسق الترتيبات التي تتمتع بها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ويجب على الجمعية العامة الآن أن تصادق على مثل هذا الارتباط، الذي سيسهل عمليات أمانة الاتفاقية المالية، وكذلك العمليات التي تتعلق بالموظفين. ومن أجل عقد الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أعرب عن أمله في تشكيل تحالف واسع يضم الدول الأطراف، والمؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية والمجتمع المدني لتنفيذ الاتفاقية.

٦ - **السيد ديالو** (المدير التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر - وبخاصة في أفريقيا): عرض تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الاتفاقية (A/52/549)، والذي يحتوي مرفقه على القرارات التي اعتمدها مؤتمر الدول الأطراف في دورته الأولى. وفيما يتعلق بقرار المؤتمر الإبقاء على أمانته الدائمة في بون، فسيتم إنجاز الاتفاقيات مع ألمانيا بهذا الصدد. وستتوقف الأمانة المؤقتة، العاملة في إطار الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة، عن العمل في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٧ - ثم أشار إلى أن مؤتمر الدول الأطراف قد دعى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للعمل بصورة وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، وذلك إضافة إلى قراره المتعلق بإيواء الآلية العالمية في مبنى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما.

٨ - وأوضح أن مؤتمر الدول الأطراف قد اعتمد المقررات التي تحدد علاقة الارتباط المؤسسي بين الأمانة الدائمة للاتفاقية والأمانة العامة للأمم المتحدة، استنادا إلى السابقة المتمثلة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ؛ ودعم أنشطة برامج العمل الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا، وآسيا، وإقليم شمال البحر المتوسط، وزيادة التعاون مع الاتفاقيات الأخرى مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ؛ وزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في برنامج العمل القادم.

٩ - كما أوضح أن مؤتمر الدول الأطراف قد اتخذ أيضا مقررات تتعلق بعمل لجنة العلم والتكنولوجيا بشأن الربط بين الشبكات، المراجع والمؤشرات، والتعاون مع الهيئات العلمية الأخرى وتطبيق المعارف التقليدية.

١٠ - واسترسل قائلا إن قطاعا رفيع المستوى قد أعطى دعما سياسيا لتنفيذ الاتفاقية. وفي تلك المناسبة، بدأ حوار مبتكر بين ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

١١ - واختتم كلمته بتوجيه الشكر إلى المنظمات الدولية التي ساهمت في الصندوق الاستئماني الذي تم تأسيسه من أجل ضمان مشاركة ممثلي البلدان النامية في اجتماعات لجنة المفاوضات الحكومية الدولية، ومؤتمر الدول

الأطراف. وأفاد أن عدد البلدان التي صادقت على الاتفاقية أو انضمت إليها قد بلغ لحد الآن ١١٤ بلدا. وناشد البلدان التي لم تقم بذلك، خصوصا الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبلدان شرق ووسط أوروبا، أن تصبح أطرافا في الاتفاقية في أسرع وقت ممكن.

١٢ - **السيد بوليه** (مدير أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية): عرض تقرير الأمين العام بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (A/52/560) وتقرير الأمين العام المعني بتحسين فعالية نظم الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية والكوارث المشابهة (A/52/561). وقال إن التحضر السريع والتدهور البيئي، وزيادة الأنشطة الصناعية قد زادت من مخاطر الكوارث الرئيسية في أعتاب القرن الحادي والعشرين. وفي الواقع بلغ عدد الكوارث الطبيعية الكبيرة في العقد الماضي أربع أضعاف عددها في الستينات. لذا فإن العلم والتكنولوجيا وحدهما غير كافيين للتعامل مع الوقاية من الكوارث على هذا المقياس؛ ويجب مراعاة العامل الإنساني. فالحد من الكوارث يجب أن يدمج في سياسات التنمية المستدامة والتخطيط الاقتصادي على الصعيد الوطني. ونظرا لتزايد الخسائر الناجمة عن الكوارث، فإن النهج الحالي الموجه نحو الاستجابة يجب أن يستبدل بأنشطة للوقاية والتخفيف من آثارها.

١٣ - وأشار إلى أن نظم الإنذار المبكر لن تكون فعالة إلا إذا ما طورت من قبل الخبراء العلميين والتكنولوجيين بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية الوطنية والمحلية. وقال إن تقرير الأمين العام الذي أعِد بمساهمة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمات غير الحكومية، هو خطوة مهمة في عملية التحضير للمؤتمر العالمي لنظم الإنذار المبكر المعني بتخفيض الكوارث الطبيعية، الذي سيعقد في بوتسدام، ألمانيا، في عام ١٩٩٨.

١٤ - وأضاف قائلا إن مرفق التقرير المتعلق بالعقد الدولي لمنع الكوارث الطبيعية يحتوى على مقترحات لجنته العلمية والتقنية المعنية باختتام العقد، ويشمل توصياتها بأن يكون الحد من الكوارث هو الموضوع المحدد الذي سيتناوله الجزء الرفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٩. كما تضمن المرفق اقتراحا بتمويل تنظيم منتدى برنامجي في جنيف من الموارد الخارجة عن الميزانية، لجميع شركاء العقد، ويشمل ذلك المجتمع العلمي والتقني، والمنظمات غير الحكومية واللجان الوطنية للعقد.

١٥ - ثم صرح بأن خطة عمل العقد للسنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ قد ركزت على سرعة التأثر بالمخاطر، وتقييم المخاطر، والوقاية من الكوارث والتنمية المستدامة، ومسائل الإنذار المبكر، والتعهدات السياسية وتعهدات السياسات العامة، والمعرفة المشتركة، ونقل التكنولوجيا. كما أن النشاط الرئيسي لخطة العمل سيكون التنبؤ بنوع الكوارث التي يحتمل أن تسود في القرن الحادي والعشرين (A/52/560، فقرة ٢٧). إن ظاهرة النينيو والحرائق في إندونيسيا هي نماذج لـ "الكوارث الجديدة" التي يمكن التنبؤ بها بدقة أعلى. ومن الأنشطة المهمة الأخرى تكريس الحملة العالمية للحد من الكوارث لموضوع "الوقاية من الكوارث ووسائل الإعلام". وقد تم تنفيذ حملات للتوعية بالكوارث في أكثر من ١٠٠ بلد.

١٦ - واختتم قائلا إن السنتين الأخيرتين للعقد كانتا حاسمتين ليس فقط لضمان تحقيق أهدافه ولكن أيضا لإدراج توقعات الحد من الكوارث، وإدارة المخاطر، كجزء أساسي في سياسات الحكومات في القرن الحادي والعشرين. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن العقد، الذي مُول كلية من الموارد الخارجة عن الميزانية، استوجب دعم الدول الأعضاء. وقد شكر عددا من الحكومات، ولجان العقد الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والبرامج الإقليمية لمساهماتها في أعمال العقد، وأعرب عن أمله في أن يستمر العقد في تلقي مساعداتها بصفة مستمرة.

١٧ - **السيد كاماندو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فرحب بأن ١١٤ بلدا صادقت لحد الآن على اتفاقية منع التصحر. وحث البلدان الأخرى أن تحذو هذا الحذو بأقرب وقت ممكن من أجل ضمان شموليتها. فتنفيذ الاتفاقية لن يكون فعالا ما لم يتم تقديم المساعدات إلى البلدان المتأثرة في مجال بناء القدرات، وخاصة في أفريقيا. كما أن زيادة التعاون في مجالات البحث العلمي ونقل التكنولوجيا أمر ضروري مطلوب لضمان حصول البلدان المتضررة على المعرفة واكتساب المهارات اللازمة لمكافحة التصحر والجفاف.

١٨ - وأضاف أن تنفيذ الاتفاقية يتطلب أيضا زيادة كبيرة في الموارد المالية، بما في ذلك الحاجة إلى تمويل جديد وإضافي. وفي ذلك السياق، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب بالمقرر الذي اتخذه مؤتمر الدول الأطراف بإيواء الآلية العالمية في مبنى الصندوق العالمي للتنمية الزراعية في روما وبأن تتعاون تعاونا تاما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الأخرى، بما فيها البنك الدولي.

١٩ - وقال إنه يسره أن يعلن أن الكثير من البلدان، النامية قد أعدت برامج عمل وطنية، مطابقة لتعهداتها بموجب الاتفاقية. وأعرب عن امتنان مجموعة الـ ٧٧ والصين للدعم المقدم خلال المرحلة الانتقالية للاتفاقية للمباشرة ببرامج عمل على المستويات الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية، من جانب الحكومات، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات المتخصصة وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مكتبه لمكافحة الجفاف والتصحر.

٢٠ - واختتم كلمته بدعوة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العالمي للتنمية الزراعية والبنك الدولي إلى المبادرة، في أقرب وقت ممكن، بإنشاء لجنة تيسير تابعة للآلية العالمية، وفقا لمقررات الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف.

٢١ - **السيد ماير** (لكسمبرغ): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه وهي استونيا وبلغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا فرحب بنتائج الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، وخاصة توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن الآلية العالمية وموقع أمانتها الدائمة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب أيضا بأن عددا من البلدان، وخاصة في أفريقيا، قد بدأت العمل في برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر. وقال إن تنفيذ الاتفاقية يستلزم تعاونا وثيقا بين الأمم المتحدة والبلدان المتضررة؛ ودعا المنظمة إلى زيادة الدور الذي تقوم به في هذا السياق.

٢٢ - إن اهتمام الاتحاد الأوروبي بمكافحة التصحر يتجلى في مساهمته المالية الكبيرة لهذا الغرض. وتم تجديد ذلك الالتزام خلال الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف. وقد صادق جميع أعضاء الاتحاد الـ ١٥ على الاتفاقية، وستقوم الجماعة الأوروبية ذاتها بالتصديق على الاتفاقية في غضون الأسابيع القادمة.

٢٣ - واسترسل قائلا إن التقدم المحرز في مكافحة التصحر أسهم في القضاء على الفقر، وفي تحقيق الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بالعناية الخاصة التي توليها الاتفاقية للجفاف والتصحر في أفريقيا، حيث توجد معظم أشد البلدان فقرا. وهو يدعم اتباع نهج البدء من القاعدة إلى القمة الذي تقترحه الاتفاقية، حيث أن مشاركة المجتمعات المحلية، وبخاصة النساء، أمر بالغ الأهمية في جميع مراحل تنفيذ الاتفاقية. وأعرب عن سعادة الاتحاد لاختيار مدينة أوروبية لاستضافة الأمانة الدائمة للاتفاقية، وهو أمر يعكس التزام الاتحاد الأوروبي بمكافحة التصحر. ودعا إلى زيادة التعاون بين أمانة الاتفاقية وأمانتي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي مع مراعاة اعتماد نهج متكامل للمسائل الثلاث المرتبطة فيما بينها ارتباطا مباشرا.

٢٤ - ثم أشار إلى أن انتشار الكوارث الطبيعية، وخاصة الكوارث المتصلة بالمياه، مؤكدا أهمية التعاون الدولي في هذا المجال. فقال إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالارتياح لأن الأمم المتحدة تقوم، من خلال إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، بتقديم مساعدات فعالة للبلدان لإدماج الوقاية من الكوارث والتأهب للطوارئ في برامجها للتنمية الشاملة. كما أنه يعلق أهمية كبيرة على توسيع وتقوية نظم الإنذار المبكر المبينة في قراري الجمعية العامة ٢٢/٤٩ باء، ١١٧/٥٠ باء، والإطارين الإقليمي والإقليمي الفرعي للوقاية من الكوارث الطبيعية.

٢٥ - واختتم كلمته قائلا إن الاتحاد الأوروبي يعرب مع ذلك عن أسفه لتأخر تقرير الأمين العام المتعلق باختتام العقد في عام ٢٠٠٠.

٢٦ - **السيد بياو** (بنن): تكلم نيابة عن المجموعة الأفريقية فأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن البلدان الأفريقية وسائر البلدان النامية تتحمل قدرا قليلا نسبيا عن تدهور البيئة العالمية، وعلى هذا الأساس فإنها أعطت أولوية لتجديد وحماية بيئاتها المحلية والوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية. وبالرغم من ذلك، فإنها تدعم أيضا الجهود الرامية لحماية البيئة العالمية. إلا أن القضاء على الفقر لا يزال هو الاستراتيجية الأساسية لجهود البلدان الأفريقية لمكافحة التصحر وتحقيق التنمية المستدامة.

٢٧ - وأضاف أن النتائج الإيجابية للدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر تمثل خطوة مهمة نحو التنفيذ الفعال لأحكام ذلك الصك. وتأمل البلدان الأفريقية أن تنجح الآلية العالمية في تعبئة الموارد وتوجيهها نحو البلدان النامية، وخاصة الأفريقية منها، وأن يشمل ذلك المنظمات غير الحكومية الأفريقية، التي تقوم بدور مهم في تنفيذ الاتفاقية على المستوى المحلي.

٢٨ - ثم أعرب عن ارتياحه لانعقاد الدورة الأولى للجنة العلوم والتكنولوجيا خلال الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف. وقال إن التوصيات المتعلقة بالأدلة الإقليمية للتكنولوجيا التقليدية والمحلية، وبالمعارف والمهارات يجب أن تيسر الاستفادة من الخبرة المكتسبة من قبل البلدان الأفريقية، وذلك من خلال التكنولوجيا الحديثة، وبذلك تساعد في الحد من تدهور التلوث الجوي والبيئي. ورحب باستمرار العمل بشأن النقاط المرجعية والمؤشرات، لأنها ستيسر تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية.

٢٩ - وأعلن أن المجموعة الأفريقية تأمل أن يتبنى مؤتمر الدول الأطراف في دورته الثانية نتائج العمل المتعلقة بالنقاط المرجعية والمؤشرات، ومشروع قرار يدعو لتأسيس لجنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية (وتأمل المجموعة في أن تبدي الدول المتقدمة مرونة بصدد هذه المسألة)؛ ومذكرات تعاون بين الأمانة الدائمة للاتفاقية والصندوق العالمي للتنمية الزراعية من جهة؛ وبين الصندوق العالمي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة من جهة أخرى؛ والنظام الداخلي الذي يجري التفاوض بشأنه حاليا. وأخيرا، فإن المجموعة الأفريقية تأمل أن يوافق مؤتمر الدول الأطراف على تخصيص ٣ مقاعد للبلدان الأفريقية من بين مقاعد المكتب البالغ عددها ١١ مقعدا.

٣٠ - وأكد مجددا على مناشدة مؤتمر الدول الأطراف للبلدان المتقدمة، والمؤسسات المالية متعددة الأطراف والثنائية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية بتقديم التبرعات من أجل تمكين الآلية الدولية من البدء بعملها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. كما أنه حث البلدان على التصديق على الاتفاقية بحيث لا يقل عدد الدول الأطراف عن ١٥٠ دولة طرفا، وذلك بحلول موعد الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف.

٣١ - وحث الوفود على دعم مشروع قرار مجموعة الـ ٧٧ المتعلق بتنفيذ الاتفاقية، ولاحظ أن مشروع القرار مبني إلى درجة كبيرة على القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في أعقاب الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وأنه راعى المقررات التي اعتمدها مؤتمر الدول الأطراف في دورته الأولى. وأعرب أيضا عن أمله في أن تقرر الجمعية العامة في دورتها الحالية دفع تكاليف خدمات المؤتمرات من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وألا تواجه المفاوضات بشأن تلك التوصية أي صعوبات.

٣٢ - واختتم قائلا إن البلدان الأفريقية ملتزمة بإنجاز العمل في برامج العمل الوطنية، والإقليمية الفرعية، والإقليمية بأسرع وقت ممكن، وأنها تتطلع إلى إنجاز اتفاقات الشراكة كخطوة نحو التنفيذ الكامل للاتفاقية.

٣٣ - **السيد رونبرغ** (جزر مارشال): قال إن وفده يؤيد تماما البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧، كما يؤيد الآراء التي أعرب عنها ممثل ساموا في الجلسة الثلاثين بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة وذلك أثناء مناقشة البنود الفرعية (ج) و (هـ) و (و) من البند ٩٨ من جدول الأعمال.

٣٤ - وقدم تعازيه إلى جزر كوك وبولينيزيا الفرنسية، التي تضررت من الإعصار في الأسبوع المنصرم. وأضاف يقول إنه على الرغم من أن التمييز بين الطقس والمناخ ينبغي أن يبقى جليا، من الواضح بنفس القدر وجود روابط بينهما. فلقد أثر تغير المناخ على أنماط الطقس في أماكن مختلفة وبطرق مختلفة. وأكد أن وفد بلاده

يدعم كل الدعم مشاريع المراقبة العالمية العالمية، لأنها توفر الفرصة لتطوير قاعدة بيانات ممتازة والحفاظ عليها، ويفضل أن يقدم إليها مزيد من الدعم. وقال إن عمل نظام مراقبة ظاهرة "النينيو"، الذي يضطلع بتطويره في منطقة المحيط الهادئ برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ بالتعاون مع منظمات دولية عديدة، عمل له أهمية حيوية ليس بالنسبة لسبل عيش سكان المنطقة فحسب، بل أيضا بالنسبة لازدياد الفهم العالمي لظاهرة "النينيو". كما توفر المعلومات المتعلقة بتأثير النينيو على مصائد الأسماك في المحيط الهادئ معلومات للتنبؤ بآثار تغير المناخ على الموارد الثمينة.

٣٥ - ومن المهم أيضا أن نصنع أجهزة إنذار مبكر أكثر دقة، وحث من هم في مواقع تؤهلهم للقيام بذلك على المساهمة بهذا الجهد. وقال إن اقتصادات بلدان متقدمة عديدة تأثرت تأثرا مباشرة بظاهرة "النينيو" مما يشير إلى أن الاستجابة للدعم في هذا المجال ربما تكون أفضل مما لو تعلق الأمر بتغير المناخ.

٣٦ - وتطرق إلى توضيح فكرة كان وفده قد طرحها في الجلسة الثلاثين فيما يتعلق بتغير المناخ. وذكر أن العلماء قد حددوا البلدان المسؤولة عن زيادة مستويات غازات الدفيئة (الغازات الحابسة للحرارة) التي تسهم في ارتفاع درجة حرارة الأرض، الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى البحار مما يتوقع أن يؤدي إلى غمر جزرا ظلت ملاذا آمنا للناس على مدى ألفي سنة. ومع ذلك لم يبد أي بلد من البلدان التي لديها المقدرة على إجراء تخفيضات كبيرة في كمية غازات الدفيئة رغبة في القيام بذلك حتى الآن، مما حدا بالعلماء إلى الدعوة إلى الهجرة كخيار أكثر واقعية لسكان البلدان النامية الجزرية الصغيرة المعنية. واختتم قائلا إن هذا الموقف يشكل تخليا من جانب الدول المتقدمة عن مسؤوليتها.

٣٧ - **السيد إيتو** (اليابان): قال إن بلده ما برح يعتقد أن التصحر مشكلة بيئية عالمية خطيرة ويشكل عقبة أساسية أمام التنمية المستدامة في البلدان النامية، وإنه يساهم مساهمة إيجابية في الجهود التي تبذل للحد من الظاهرة. ورحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن إنشاء آلية عالمية لتعبئة الموارد المالية لتنفيذ الاتفاقية والذي أقره المؤتمر الأول للدول الأطراف وذكر أن حكومته تستعد لاتخاذ إجراء رسمي ملائم فيما يتعلق بالاتفاقية.

٣٨ - ودعا إلى بذل جهود من أجل زيادة تعزيز الأنشطة المتصلة بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. عن طريق ترجمة استراتيجية يوكوهوما من أجل عالم أكثر أمنا: خطوط إرشادية لمنع الكوارث الطبيعية، وخطة العمل الواردة بها إلى أنشطة ملموسة تنفذ عن طريق التعاون الدولي وعلى الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. وتابع يقول إنه بغية تحقيق الأهداف الأصلية للعقد، من الضروري أيضا تعزيز إطار العمل الدولي الحالي لتنفيذ العقد، وأعرب عن سرور وفده للتخطيط لحدث قريب في نهاية العقد بغية اعتماد استراتيجية تهدف إلى ترشيد أنشطة للحد من الكوارث في القرن الحادي والعشرين. واختتم قائلا إن بلده هو الذي اقترح العقد أصلا وأنه أسهم بموارد بشرية ومالية هامة دعما لأنشطته، وقال إنه سيواصل دوره الناشط في هذا المجال.

٣٩ - **السيد ليغوايلا** (بوتسوانا): تكلم نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فقال إن أعضاء الجماعة، الذين صدقوا جميعا على الاتفاقية، يعطون أولوية عالية لمشاكل تدهور التربة والتصحر بسبب فترات الجفاف

الطويلة والمتكررة في المنطقة. ومن بين المشاكل الأكثر إلحاحا الممارسات الزراعية غير المستدامة في بعض المناطق، وفترات الجفاف التي يتعذر التنبؤ بها و/أو العواصف الرعدية التي تؤدي إلى انجراف التربة الفوقية وارتفاع مستويات الفقر، لا سيما في المجتمعات الريفية. وأضاف يقول إن أعضاء الجماعة الإنمائية اكتسبت الخبرات اللازمة لمعالجة الجفاف من خلال أنظمة الإنذار المبكر. وأشار إلى صعوبة مكافحة التصحر حيث يشكل أثرا ناجما عن عملية متواصلة من تدخل الطبيعة والإنسان تفقد من خلالها قاعدة موارد الأرض تدريجيا قدرتها على انتاج الغذاء، لتشكل بذلك تهديدا خطيرا للقاعدة الاقتصادية للسكان في المنطقة المتضررة.

٤٠ - ووصف عددا من الجهود الإقليمية التي تبذلها الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي من أجل مواجهة الآثار الخطيرة للجفاف والتصحر، وأشار إلى أن استراتيجيات إدارة المياه العذبة هي في المكان الصحيح أيضا. وتحث الجماعة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها على زيادة مساعدتها التقنية والمالية في مجال إدارة موارد المياه العذبة.

٤١ - وأعرب عن ترحيب الجماعة الإنمائية بنتائج المؤتمر الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، خاصة اختيار بون مقرا دائما للأمانة وتعيين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية كمنظمة لإدارة الآلية العالمية. وقال إن توفير التمويل الكافي لتنفيذ الاتفاقية له دور حاسم في دعم جهود بلدان الجماعة الإنمائية من أجل إزالة الآثار السلبية للجفاف والتصحر، وإن من المهم بالتالي أن تبين الآلية العالمية إمكانية الاستفادة من التمويل اللازم لتنفيذ الاتفاقية ولإتاحة الوصول الضروري والاستجابة لاحتياجات البلدان المتضررة.

٤٢ - ومضى قائلا إن أعضاء الجماعة يتطلعون إلى دعم الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة بغية تعزيز تنفيذ الاتفاقية، وناشد المجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي والتقني اللازم لتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمية والبرامج الوطنية.

٤٣ - **السيد نيامبي** (مدير، مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة التصحر والجفاف): قال إنه من المهم الاستفادة من الزخم الذي نتج عن الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية. وعموما فإن مكتب مكافحة التصحر والجفاف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبران الاتفاقية إطارا مهما لتعزيز التنمية البشرية المستدامة في المناطق الجافة من العالم. وتابع يقول إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر إزالة الفقر والإصلاح البيئي الموضوعين الرئيسيين الأكثر أهمية في مهمته الحالية.

٤٤ - وأضاف قائلا إن مكتبه ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الميدان توفر الدعم للأنشطة المؤقتة المؤدية لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك الشروع ببرامج عمل وطنية ودون إقليمية وبرامج إقليمية في معظم المناطق وأنشطة متنوعة أخرى، تشمل إنشاء صناديق وطنية للتصحر. وأشار إلى أن مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يخطط لتكثيف عمله في تلك المجالات؛ فضلا عن التأهب للجفاف والتخفيف من آثاره وإنشاء أنظمة معلومات بيئية عن التصحر تشمل مؤشرات ومبادرات موضوعية مختلفة تدعو إلى تقديم نهج لمشاركة جديدة ومتطورة، وإلى تعزيز دور المرأة ودعم ربط الشبكات، والتأييد وأنشطة نشر الخدمات.

٤٥ - واستطرد يقول إنه بغية تحقق تلك الأهداف، يتوقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعبئة موارد لبدء/تحفيز المشاريع وذلك عن طريق صندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الائتماني المناسب. ولقد بدأ المدير العام للبرنامج عملية تسمية رئيس للآلية العالمية ودعم العمل الأساسي للآلية في إطار الترتيب المؤسسي التعاوني المعني ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي. وأكد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر الآلية العالمية أداة مهمة لنجاح الاتفاقية، ويأمل أن تعتمد على جميع شركائها بهدف ضمان إمكانية بدء الآلية عملياتها على أساس سليم.

٤٦ - ووجه الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ١١٤/٥٠ قائلا إنه خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦، قـُدرت الموارد الأساسية أو العادية المخصصة لأنشطة التنمية المتعلقة بالتصحر بمبلغ ١ بليون دولار. وقال إن الدعم من خلال البرامج العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستمر من خلال دورات برنامجية مستقبلية. وإضافة إلى ذلك، قامت آليات وبرامج أخرى تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعبئة موارد أساسية. وأكد أن الدعم المالي عن طريق مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية خلال الفترة المؤقتة البالغ نحو ١٤ بليون دولار، يقدم في المقام الأول بواسطة الصندوق الائتماني للبلدان النامية المتضررة من الجفاف والمجاعة وسوء التغذية. وتابع يقول إن الدول المانحة التقليدية - الدانمارك، وفنلندا، والنرويج، والسويد وهولندا - تواصل تقديم مساهمات كبيرة خلال الفترة المؤقتة، كماساهمت أيضا استراليا، وإيطاليا، وسويسرا، والبرتغال، وفرنسا، ولكسمبرغ، وموناكو، والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان مانحة أخرى في الصندوق الائتماني خلال الفترة المؤقتة.

٤٧ - وأردف قائلا إنه مما يسترعي الانتباه بصفة خاصة أن عددا من البلدان النامية المتضررة نفسها قد ساهمت أيضا، بما فيها أوغندا، وبنن، وبوركينا فاصو، وزامبيا، وزمبابوي، وغانا، وليسوتو، وناميبيا. وأضاف قائلا إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعده أن يشير إلى الإعلان الأخير لجنوب أفريقيا عن قرارها بأن تصبح دولة مساهمة في الصندوق. وأعرب عن امتنانه للمواطنين العاديين الذين قدموا مساهمات. واختتم كلمته بأن حث على تقديم المزيد من الدعم المتواصل للصندوق الائتماني بغية تحقيق تنفيذ كامل للاتفاقية، وأعرب عن تقديره لجميع هذه المساهمات نظرا للمسؤوليات الكبيرة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٨ - **السيد لوزانو** (المكسيك): قال إن الإعصارين المدمرين اللذين أصابا بلده على نحو متتابع وسريع في عام ١٩٩٧ ألحق ضررا بالغا بأكثر المناطق السكانية ضعفا. وتؤكد هذه التجربة على أهمية تعزيز الاستراتيجية الوطنية والدولية لمنع الكوارث الطبيعية والحد منها. وأكد أن الحكومة المكسيكية أدمجت أربعة عناصر أساسية من استراتيجية يوكوهاما في خططها. كما ركزت على برامج مكافحة الفقر بغية إتاحة الظروف التي تخفف من أثر الكوارث.

٤٩ - وتابع يقول إن بعض الأدلة تشير إلى أن هذه الأعاصير قد نجم عن ظاهرة "النينيو"، التي تتجلى آثارها في سلسلة من الفيضانات والعواصف في بعض أجزاء من العالم وفي الجفاف الشديد في مناطق أخرى. وأشار إلى أن وفده يشارك في صياغة مشروع القرار المتعلق بالجهود الدولية للتخفيف من آثار "النينيو"، ويأمل أن يتلقى الدعم في هذا المجال.

٥٠ - وانتقل إلى موضوع تغير المناخ فقال، إن الأساس المفاهيمي للاتفاق المتعلق بتغير المناخ هو مبادئ النهج الوقائي والمسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت نفسه. واستجابة للنقطة الأولى، اتخذت تدابير محددة للتصدي للتدهور البيئي. وأعرب عن أسفه لأن الأمر مختلف بالنسبة للنقطة الثانية. ودعا البلدان الصناعية إلى المبادرة إلى العمل للحد من التدهور البيئي، وقال إن بقية المجتمع الدولي ينبغي ألا تقف مكتوفة الأيدي حيال ذلك. كما دعا البلدان النامية أن تسير على نفس النهج وأن تتخذ التدابير اللازمة للدعم والمساعدة في هذا الشأن. ولقد وضعت تفسيرات متباينة لذلك المبدأ، من منطلق أنه ينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي أن تبدي نفس القدر من الالتزام فيما يتعلق بتخفيض انبعاثات الغازات الحابسة للحرارة، وإلا فإنه يشكل عمليا ترخيصا للتلوث. وأضاف يقول إن المشكلة عالمية، وتتطلب بالتالي حلولا عالمية، إلا أنه ينبغي عدم إغفال جانب الإنصاف في هذا الشأن. وبغية الحفاظ على الإنصاف الذي ينطوي عليه هذا المبدأ، يجب أن يبقى أي اتفاق تم التوصل إليه ضمن إطار المبادئ التي اتفق عليها في قمة الأرض.

٥١ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بالتصحر، فإن وفده يؤيد تماما البيان الذي قدمته باراغواي بالنيابة عن مجموعة ريو. ويبدو أن المشكلة أكثر خطورة في بعض المناطق منها في مناطق أخرى، إلا أنها عالمية الطابع. وإن التنسيق فيما بين الاتفاقات الثلاث الذي ظهر خارج مؤتمر ريو كان ضروريا من أجل ضمان المساواة في المعاملة لكل جانب منها.

٥٢ - **السيدة رهانتابولولو** (مدغشقر): قالت إن اتفاقية مكافحة التصحر اتخذت نهجا مبتكرا عن طريق تشجيع الشراكة بدلا من المساعدة وإقامة علاقات جديدة بين الحكومات، وخبراء التنمية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية. وتابعت تقول إن وفدها يرحب بذلك النهج ويتطلع أيضا لإمكانات التعاون بين البلدان الأفريقية والآسيوية وشركائها للتنمية.

٥٣ - ومضت تقول إن السياسة البيئية الوطنية في مدغشقر تتركز حول الدمج المستمر للعنصر البشري في عملية الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية. وإن نهج الحكومة الذي تشارك فيه جميع القطاعات مشاركة فعالية، يستخدم البرمجة الإقليمية في سياق من اللامركزية وإدارة المجتمع لقاعدة الموارد الطبيعية. فلقد أصاب الجفاف، على سبيل المثال، الجزء الجنوبي من مدغشقر، وهدده التصحر على نحو متزايد، مما أدى إلى إقامة مكتب خاص للتنمية في تلك المنطقة.

٥٤ - وأضافت تقول إن مدغشقر بدأت العملية المؤدية إلى الانضمام إلى الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ. وهي ترى أن التنفيذ الفعال لجميع الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة هو السبيل الوحيد لتحقيق التعاضد الضروري لضمان التنمية المستدامة. وأكدت أهمية التعاون الدولي والدعم المالي. وقالت إن تصديق الكثير من الدول الأفريقية على اتفاقية مكافحة التصحر، يقدم الدليل على التزامها بمبدأ "المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة"، ولا يزال هناك متسع من الوقت لمكافحة التصحر، إلا أنه يمضي بسرعة، ولا بدل للجيل الحالي أن يختار التراث البيئي الذي سيتركه للأجيال المقبلة.

٥٥ - **السيد كيريم** (إسرائيل): قال إن إسرائيل تشكل معبر طرق جغرافي لمناطق ثلاث، وتعمل كمختبر يجري بحوثا مكثفة من أجل إيجاد حل لمشاكل التصحر. وإن الشرق الأوسط، الذي تشكل إسرائيل جزءا منه، يعتبر من أشد المناطق جفافا. وتابع يقول إن ٩٠ في المائة من إسرائيل هي أراض جافة، إلا أنه من الصعب اعتبارها صحراء، وذلك لأن الحكومة تتبع منذ البداية سياسة التنمية المستدامة وتجري الأبحاث المكثفة التي طبقت فيما بعد في الميدان. وتشير أبحاثها إلى أن عمليات رعي الماشية التقليدية تؤدي في آخر المطاف إلى فقدان إنتاجية التربة. وإنه لا يمكن إدامة زراعة المناطق الجافة إلا بعملية الإرواء، مما يعني ضرورة وجود إدارة مركزية لموارد المياه الوطنية. وأضاف قائلا إنه يعتبر استعادة الغطاء الحرجي، ليس بهدف الحصول على الأخشاب، بل من أجل تحقيق تنمية مستدامة، عاملا مهما آخر لمكافحة تآكل التربة، ولتعزيز التنوع البيولوجي ولإبطاء الاحترار العالمي.

٥٦ - واستطرد يقول إن إسرائيل تزود بلدانا نامية جافة أخرى في أفريقيا والشرق الأوسط بالمعارف التي اكتسبتها، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية وتبادل الخبرات. وقال إن إسرائيل تضطلع بدور نشط كدولة طرف في الاتفاقية عن طريق الاستثمار في منع التصحر بدلا من مكافحة المشاكل القائمة، والتأكيد على العلم والتكنولوجيا واحترام المعرفة الفطرية، وباعتماد نهج تصاعدي "من القاعدة إلى القمة" للتدريب. وقال إن إسرائيل بلغت المراحل الأخيرة من التخطيط لإنشاء مركز دولي لمكافحة التصحر في صحراء النقب، وإنها تشترك حاليا في مبادرة عن التصحر مع السلطة الفلسطينية، ومصر، والأردن، وتونس، والبنك الدولي. وسوف تواصل، كجزء من التزاماتها بموجب الاتفاقية، تبادل خبراتها مع الآخرين والاستثمار في مواصلة مكافحة التصحر وتعزيز التنمية المستدامة.

٥٧ - **السيد عزيز** (تونس): قال إن وفده يرحب بالخطوات الأولى التي اتخذت نحو تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر خلال المؤتمر الأول للدول الأطراف، وهي خطوات من شأنها أن تدعم الالتزامات التي تضمنها جدول أعمال القرن ٢١. وقال إن وفده يرحب أيضا بالمقررات التي توصلت إليها الآلية العالمية لتعبئة الموارد المالية. وتابع قائلا إن وفده يدعم بقوة انخراط المنظمات غير الحكومية في أنشطة الاجتماعات القادمة لمؤتمر الدول الأطراف، كما يدعم الإبقاء على استقلال الاتفاقية الإداري والمتعلق بالميزانية.

٥٨ - ومضى يقول إن البلدان المتقدمة الأطراف في الاتفاقية التزمت بتعبئة الموارد المالية، وتسهيل نقل التكنولوجيا، والمعرفة والخبرات، وبدعم جهود البلدان النامية الأطراف، ولا سيما في أفريقيا، فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ استراتيجياتها لمكافحة التصحر والجفاف.

٥٩ - واستطرد قائلا إن الجهود التي بذلتها تونس خلال العقود الثلاث الماضية أدت إلى التعرف على العامل الإنساني في التصحر وزيادة المعارف المتصلة بآليات التآكل والتصحر، وبتقنيات مكافحتها التي تعتبر مقبولة اجتماعيا وقابلة للتطبيق اقتصاديا. وأكد أن المشكلة معقدة جدا في تونس، لكن على الرغم من النتائج المناسبة لجهودها، فالتصحر لم يتوسع فيها. ووفاءً لإلتزاماتها الدولية، أنشأت تونس مرصدا للبيئة والتنمية يتيح لها تجميع بيانات بيئية شاملة ودقيقة. وأضاف يقول إن وفده يدعم بيان وزراء خارجية دول مجموعة الـ ٧٧ الذي يطالب بآلية تمويل مستقلة في مواردها من أجل تنفيذ الاتفاقية.

٦٠ - وأشار، أخيرا، إلى أن تعاون حكومته في مجال التصحر كان مع السلطة الفلسطينية وليس مع إسرائيل.

٦١ - **السيد تياندريبيوغو** (بوركينا فاصو): قال إن الاتفاقات المبرمة خلال المؤتمر الأول للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر جاءت في حينها، لا سيما بالنسبة إلى البلدان الأفريقية، نظرا إلى أنها شهدت أحد أكثر أعوامها جفافا في تاريخها المدون، ويعني ذلك مزيدا من العسر بالنسبة إلى السكان الذين يواجهون ما يستتبع ذلك من نقص في الماء والأغذية. وهناك علاقة واضحة بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومعركة القضاء على الفقر. ويرحب وفد بلده على وجه الخصوص بتوافق الآراء الذي تم بلوغه بشأن الآلية العالمية. فإنشاء صندوق خاص وإمكانية الاعتماد على آليات أخرى أنشأتها الوكالة المضيفة هي حلول مقبولة، ما دامت هناك رغبة حقيقية في الإسهام في الصناديق وفي الآليات. ويرحب وفد بلده بوجه خاص بالقرار المتخذ بشأن استخدام المعارف التقليدية وروابطها بالتكنولوجيا الحديثة. وفي الوقت الذي لا تنوي فيه بوركينا فاصو العيش في الماضي، فإنه من المهم بالنسبة إلى بلد مثل بلده اللجوء إلى بعض الممارسات التقليدية في مكافحة الجفاف والتصحر.

٦٢ - وفي الختام، دعا وفد بلده إلى تقديم دعم ثابت إلى الأمانة الدائمة للاتفاقية في مواجهة التحديات العديدة خلال الأشهر القادمة.

٦٣ - **السيد امتّالا** (كينيا): قال إن الجهود المبذولة من أجل مكافحة الجفاف والتصحر والحد من الكوارث الطبيعية تستقطب على نحو متعاظم اهتمام المجتمع الدولي بسبب ارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة. وقال إن بلده يشعر بقلق بالغ إزاء التصحر وإنه وقّع وصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي هذا الصدد، فإن حكومة بلده قد أنشأت، بدعم من المجتمع الدولي، لجنة وطنية معنية بالتصحر والجفاف، وهي هيئة شاملة لعدة قطاعات ومسؤولة، من بين جملة أمور، على تحقيق الترابط بين المؤسسات وتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن جميع المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقية. وفي إطار برامج العمل الوطنية، أنجزت حكومة بلده، بالتعاون مع حكومة هولندا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقييما لتدهور البيئة ورسما للخرائط يغطي مقاطعتين في شمال كينيا.

٦٤ - ويدعم وفد بلده قرار لجنة التفاوض الحكومية الدولية بشأن القيام بعمل عاجل لفائدة أفريقيا. وفي هذا الصدد، ومن أجل تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية على النحو الذي يفي بالغرض، تحتاج البلدان النامية، لا سيما الواقعة في أفريقيا، إلى توفير موارد مالية مأمونة ودائمة وملائمة ويمكن التنبؤ بها، فضلا عن نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا.

٦٥ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف بالأهمية الحيوية لأقصى قدر من التعاون الدولي والشراكة في مكافحة التصحر والتخفيف من آثاره. وينبغي له، على وجه الخصوص، دعم إنشاء آلية عالمية قادرة على الزيادة في تدفق الموارد من الشمال إلى الجنوب وداخل البلدان النامية وفيما بينها، من أجل ضمان توافر موارد مالية جديدة وإضافية.

٦٦ - وأعرب عن الأمل في أن يسفر العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية عن خطة عمل أكثر تركيزا بهدف التخفيف من آثار تلك الكوارث ومساعدة البلدان المعرضة لها في ميدان التأهب. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تحسين الحصول على التكنولوجيا الملائمة وبناء القدرات على إدارة المخاطر، وتعزيز المساعدة التقنية، وتوفير الدعم العلمي عن طريق مبادرات البحث ذات الصلة وتوفير الموارد المالية الملائمة، لا سيما خلال حالات الطوارئ. وأعرب عن تقدير حكومته لتلقي مبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تعزيز التنسيق من أجل اتخاذ إجراءات فورية فيما يتعلق بظاهرة النينيو.

٦٧ - **السيد أندرياسن** (النرويج): قال إن تدهور الأراضي المنتجة يشكل تحديات هائلة وعاجلة أمام المجتمع الدولي. فتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي مشاكل تتصل بالفقر أساسا. وطالب ببذل مزيد من الجهود لتحسين حالة أفقر فئات السكان التي تقاوم التصحر. ودعا إلى التركيز على التثقيف الزراعي وتنمية الموارد البشرية. وقال إن مقاومة الفقر تتطلب أيضا عدالة أكبر في توزيع الموارد وزيادة في إسهام المجتمع الدولي.

٦٨ - وفي رأيه، أن أكثر المسائل أهمية خلال المؤتمر الأول للدول الأطراف كانت القيام بجهود متماسكة ومنسقة متعددة الأطراف على الصعيد القطري. لذلك رحب بالاتفاق المبرم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي من أجل توحيد قواها في دعم الآلية العالمية. وتتمتع هذه المنظمات بميزات كبيرة تساعدها في مكافحة التصحر.

٦٩ - وترى حكومته في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أداة مهمة لتحقيق هدفها الشامل في ميدان التعاون الإنمائي. والاتفاقية هي الصك القانوني الدولي الأول الذي يعزز بصفة واضحة مشاركة السكان كشرط مسبق لنجاح التنمية. ويبرز تشديدها على المشاركة ضرورة إسهام جميع فئات السكان المحليين، لا سيما المزارعين، وهم من النساء في أكثر الأحيان. وفي هذا الصدد، ثمة أساس منطقي ثنائي للتركيز على المرأة. أولا، لا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة إلا إذا كانت المرأة والرجل على السواء مندمجَين في عملية التنمية. ثانيا، يجب إعطاء المرأة حصتها العادلة من الموارد المتوافرة. ويلزم التعاون بين جميع مستويات الحكومة، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية ومالكي الأراضي ومستأجريها من أجل إقامة تفاهم أفضل لطبيعة وقيمة موارد الأرض والعمل من أجل استخدامها على نحو مستدام.

٧٠ - واعترافا من النرويج بأن أفقر البلدان وأشدها تضررا، لا سيما في أفريقيا، ستبقى في حاجة إلى المساعدة الدولية من أجل مكافحة التصحر بفعالية، خصصت أكثر من ٥٠ في المائة من مساعدتها الثنائية، وجزءا مهما من مساعدتها متعددة الأطراف إلى البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء.

٧١ - **السيد راي - كوان شانغ** (جمهورية كوريا): أعرب عن قلق حكومته إزاء تدهور مفاوضات الفريق المخصص لولاية برلين والرامية إلى تعزيز التزام البلدان المرتفعة الانبعاثات. ذلك أنه لا يمكن بلوغ توافق في الآراء على الصعيد العالمي إذا كان البلد الذي ينتج أكبر حجم من انبعاثات غازات الدفيئة يقول بأنه لن يقبل بهدف ملزم إلا عندما تقبل البلدان المنخفضة الانبعاثات تعهدات ملزمة في الوقت نفسه. ومما يبعث على السخرية بوجه خاص أن البلدان المرتفعة الانبعاثات، التي ينعم سكانها بسيارات خاصة كبيرة وأسعار وقود

متدنية، تدعي أن البلدان المنخفضة الانبعاثات لم تقم بما فيه الكفاية، وهي بلدان لا يزال سكانها يعتمدون بصفة أساسية على النقل العام وعلى سيارات أصغر حجما ويدفعون ثمنا أعلى للوقود.

٧٢ - وينبغي ألا يفترض أن البلدان منخفضة الانبعاثات لا تفعل شيئا لمجرد أنها لم تقبل التعهدات الملزمة. كما لا ينبغي اعتبار أن البلدان المرتفعة الانبعاثات هي الوحيدة التي تتخذ التدابير الضرورية لمواجهة تغير المناخ لمجرد أنها تقطع على نفسها تعهدات ملزمة. أجل، فهناك بلدان نامية كثيرة اعتمدت من قبل تدابير مهمة وتقدم التضحيات الضرورية لتسديد ثمن وقودها أو طاقتها ثلاث أو أربع مرات أكثر مما يسدده أكبر بلد منتج للانبعاثات. ومن الحيوي بالنسبة إلى البلدان المرتفعة الانبعاثات إثبات التزاماتها وإعطاء المثل للبلدان الأخرى حتى تنسج على منوالها بهدف تعزيز عمل عالمي مدبر يمكن أن تشارك فيه جميع البلدان، بالاعتماد على مسؤوليات مشتركة ولكنها مميزة.

٧٣ - وقال إن بلده طبق نظاما من أوائل نظم تصنيف كفاءة استخدام الطاقة لأجهزة الطاقة والأجهزة المنزلية الكهربائية. ولبلده أيضا أعلى رسوم في العالم مفروضة على استهلاك الوقود والطاقة. وجمهورية كوريا مستعدة للقيام بمزيد من المساهمات الإيجابية من أجل تخفيض الانبعاثات وبذل الجهود الرامية إلى حماية المناخ العالمي.

٧٤ - **السيد ستيفانسون** (أيسلندا): قال إن بلده يعاني على نطاق واسع من تحات للتربة وفقدان الغطاء النباتي. ذلك أن المناطق التي كانت مغطاة بتربة خصبة سابقا أصبحت الآن عارية تماما. وفي هذا الصدد، فإن تاريخ الحالات التي قدمت من جميع القارات خلال حلقة عمل دولية معنية بتصحر المراعي، استضافتها أيسلندا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، قدمت الدليل الكافي على أن العمليات المؤدية إلى التصحر في مختلف الأقاليم المناخية في العالم متشابهة بدرجة كبيرة. لذلك فإن التصحر هي مشكلة عالمية تتطلب القيام بعمل على الصعيد العالمي وقيادة عالمية. وثمة حاجة إلى شراكة عالمية من أجل إيجاد أكثر الحلول فعالية.

٧٥ - وأعرب عن أمله في أن تسهم تجربة مقاومة التصحر في أيسلندا في الجهود المبذولة في أقاليم أخرى. وبالمنطق نفسه، ومن خلال التعاون في إطار الاتفاقية، فإن الايسلنديين يتوقعون تعلم المزيد من الأساليب التي تمكنهم من إيقاف التحات وإعادة الغطاء النباتي لبلدهم. ويجب أن لا يُنظر إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بمعزل عن الاتفاقات الأخرى ذات الصلة مثل اتفاقية التنوع البيولوجي. وينبغي إيلاء الاعتراف الواجب إلى الروابط الهامة بين تلك الاتفاقيات والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٧٦ - **السيدة أمواه** (غانا): دعت إلى إعطاء أولوية قصوى لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لأن الصحاري والأراضي القاحلة تغطي زهاء ٤٠ في المائة من إجمالي مساحة أرض المعمورة؛ ويتأثر بالتصحر مباشرة ٢٥٠ مليون نسمة يعيشون في أكثر من ١٠٠ بلد، في حين أن بليون نسمة يتعرضون للآثار السلبية لتدهور الأراضي القاحلة. وفضلا عن ذلك، فإن الأنشطة التي تتم بموجب الاتفاقية تهدف إلى الحد من الأضرار البيئية والفقر وتحسين حياة أولئك الذين يتأثرون على نحو سلبي بالتصحر.

٧٧ - وقد اعتمدت الاتفاقية، بصفتها وثيقة قانونية ملزمة ذات هدف عالمي، نهجا واقعيا وتشاركيا، وهي تشكل إطارا آخر من أجل شراكة جديدة لتنمية التعاون بين الشمال والجنوب في مكافحة التصحر. وفي اتباع هذه الشراكة الجديدة، ينبغي إعطاء أولوية الاهتمام إلى أفريقيا، دون المساس بالعمل في المناطق الأخرى، لأن هذه القارة أكثر تعرضا للتصحر ولآثار الجفاف.

٧٨ - ودعا جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وتقديم المساهمات الضرورية من أجل ضمان بدء العمل بالآلية العالمية، في موعده المقرر، وهو ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ووفقا لما اتفق عليه في المؤتمر الأول للدول الأطراف، ينبغي للأمانة أن تقوم، بالتشاور مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، بالشروع في العمل لوضع مذكرة تفاهم.

٧٩ - **السيد أوزوغرغن** (تركيا): قال إن ٨٥ في المائة من تركيا ستصبح صحراء بحلول عام ٢٠٢٠ إذا لم يتم التحكم في عملية التصحر الحالية. فالسبب الوحيد الأهم للتصحر في تركيا هو التحات. ذلك، أن زهاء ٥٥٠ مليون طن من التربة، بما في ذلك ٩ ملايين طن من المعادن الثمينة مثل الفوسفات، والمغنزيوم، والأزوت، تُفقد سنويا بسبب التحات. وإضافة إلى الأسباب الطبيعية، فإن تحات التربة تسببه الممارسات الزراعية وعمليات استخدام الأرض غير السليمة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى الفيضانات والتلوث البيئي.

٨٠ - وقال إن تركيا تولي أهمية قصوى إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتعالج الإدارات الحكومية العديدة، بدعم من المنظمات غير الحكومية مسألة تنفيذ أحكام الاتفاقية. ونبه إلى أهمية الوعي الجماهيري في مكافحة التصحر. وفي هذا الصدد قال إنه يجري تنفيذ برامج تثقيفية لطوائف مختلفة من الجماهير. وهناك أنشطة أخرى تنجز من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص، لتحسين المراعي، والمزارع الكبيرة، والتحكم في التحات في مستجمعات مياه التحات ومشاريع رسم خرائط التحات. واستحدثت أساليب جديدة للزرع والحراثة ولزراعة المصاطب وهي الآن قيد الاستعمال.

٨١ - **السيدة باي يونج جي** (الصين): قالت إن النمو الاقتصادي يحظى بأولوية متقدمة بالنسبة إلى البلدان النامية التي تأثرت أكثر من غيرها بالجفاف والتصحر. لذلك يجب إدراج الجهود في هذا الميدان في الخطة الشاملة المعنية بالقضاء على الفقر وبالتنمية الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية. والشراكة أساسية في مكافحة التصحر. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الدعم المالي من المجتمع الدولي ونقل التكنولوجيا بشروط ميسره. ذلك أنه بدون جهود مشتركة على الصعيد العالمي، من غير المحتمل تماما تصحيح اتجاه عملية التصحر. وأعربت عن أملها في أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

٨٢ - وأضافت قائلة إن حكومتها تولي أهمية كبيرة لمقاومة التصحر وأنها شاركت على نحو نشط في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية، التي دخلت حيز النفاذ في الصين في أيار/مايو ١٩٩٧. وفي الوقت الذي أنجز فيه عمل هائل من أجل تعزيز الإيفاء بالالتزامات ذات الصلة بموجب الاتفاقية، بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية تعنى بتنفيذ الاتفاقية، ومركز تدريب لمكافحة التصحر، ووضع وتنفيذ برنامج عمل وطني لمكافحة التصحر وبرامج

عامة مختلفة لتوعية وتثقيف الجمهور، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه. وحكومة بلدها مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في مكافحة التصحر على نحو فعال.

٨٣ - **السيدة آلو** (النيجر): قالت إن بلدها شأنه شأن بلدان منطقة الساحل الأخرى، شهد مشاكل بيئية حادة لفترة عقود عديدة، ومما أثر تأثيرا خطيرا على حالة الأمن الغذائي. فالقدرة الإنتاجية تتدهور بسبب تغير المناخ والأنشطة البشرية. وتؤدي هذه الحالة إلى تفاقم المنازعات بين جماعات السكان التي تتنافس من أجل استغلال الموارد المتاحة. وأدت هذه الحالة إلى تفشي الفقر بين السكان الذين يتزايد عددهم بسرعة وإلى الاستغلال المفرط للأخشاب والمراعي. وهي حالة خطيرة لكن غير ميؤوس منها، وسعت الحكومات المتعاقبة بمساعدة المجتمع الدولي، لإيجاد حلول لهذه المشاكل الخطيرة باعتماد سياسات عامة وضعت لتحسين نوعية حياة السكان.

٨٤ - وفيما يتصل بالسياسة البيئية العامة، فقد أنشئ مجلس بيئي وطني من أجل التنمية المستدامة. والمجلس مسؤول ، من بين جملة مسؤوليات أخرى، عن إعداد وتنفيذ الخطة الوطنية للبيئة، وزيادة الوعي بهذه المسألة وتنسيق العمل في الميدان البيئي ، ورصد استخدام الموارد والربط بين المؤسسات الوطنية وشركاء النيجر في مجال التعاون.

٨٥ - وقالت إن بلدها لا يدخر جهدا لمكافحة الآثار السلبية للجفاف والتصحر. ويركز في جهوده لحماية البيئة على إعادة زراعة الأحراج، وتنمية الأحراج الطبيعية وترويج تقنيات الحد من آثار إنجراف التربة بفعل الماء أو الريح. على أنه يفتقر إلى الموارد الكفيلة التي تمكنه من إقامة مشاريع أشمل من أجل مقومة الجفاف والتصحر ولهذا فهو لا يزال يعتمد على التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في هذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

- - - - -